

## دور كفاءة الأداء المصرفي

### في تعزيز القيمة السوقية لاسهم المصارف

دراسة حالة في مصرف الاستثمار العراقي للفترة من 2017- 2021

م.م. مكرم جاسب حسين، م. فاضل عباس داود

و م. د. جبار صحن عيسى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد \ العراق

## The Role of Efficient Banking Performance in Enhancing the Market Value of Banks Shares (A Case Study in the Iraqi Investment Bank) for the Period (2017-2021)

Assist. Lect. Makram Chasib Hussein<sup>(\*)</sup>

Lect. Fadhil Abbas Dadood<sup>(\*)</sup>

Lect. Dr. Jabbar Sehzen Issa<sup>(\*\*)</sup>

Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad / Iraq

\* Fadilabas974@gmail.com

\* Jhmakram@gmail.com

\*\* Jabar.sahan@yahoo.com



## المستخلص

يهدف البحث الى تحديد ومعرفة مدى تأثير كفاءة الاداء المصرفي على القيمة السوقية لاسهم في العمل المصرفي للمصارف عينة الدراسة، وقد ركزت مشكلة البحث الى معرفة وقياس علاقات الارتباط والاثر لمؤشرات الاداء المصرفي والقيمة السوقية لاسهم المصارف عينة الدراسة، ولأجل الوصول الى معرفة ذلك الاثر تم اختيار (مصرف الاستثمار العراقي) كعينة للدراسة لتمييزه عن بقية المصارف الاهلية للسنوات (2017-2021) وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لذا فقد انطلق البحث من فرضيات العدم والفرضية البديلة، فتمثلت فرضية العدم بعدم وجود علاقة وتأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات الاداء المصرفي على القيمة السوقية لاسهم المصرف عينة البحث، اما الفرضية البديلة فقد انطلقت بوجود علاقة وتأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات الاداء المصرفي على القيمة السوقية لاسهم المصرف عينة البحث، وقد توصل البحث الى مجموعة استنتاجات منها وجود علاقة بين بعض مؤشرات الإداء المصرفي والقيمة السوقية لاسهم المصرف، كما توصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة التأكيد على الادارات المصرفية على استخدام التنوع في تحقيق الايرادات المصرفية وعدم الاعتماد على الاقتراض بشكل أساسي.

**الكلمات الافتتاحية: الأداء المصرفي، الكفاءة المالية، القيمة السوقية للأسهم.**

## Abstract

The research aims to determine and know the extent of the impact of the efficiency of banking performance on the market value of shares in the banking work of the banks in the study sample. The research problem focused on knowing and measuring the correlations and impact of banking performance indicators and the market value of the shares of the banks in the study sample. In order to reach knowledge of that effect, the study sample was chosen. (The Investment Bank of Iraq) was used as a sample for the study to distinguish it from the rest of the private banks for the years (2017-2021). The data was analyzed using the statistical program (SPSS).

Therefore, the research started from the null hypotheses and the alternative hypothesis. The null hypothesis was that there was no relationship and a significant effect of the banking performance indicators on the market value of the bank shares in the research sample. As for the alternative hypothesis, it started with the existence of a relationship and a significant effect of the banking performance indicators on the market value. For bank shares, the research sample. The research reached a set of conclusions, including the existence of a relationship between some banking performance indicators and the market value of the bank's shares. The research also reached a set of recommendations, the most important of which is the necessity of emphasizing banking departments on using diversification in achieving banking revenues and not relying on borrowing primarily.

**Keywords :** Banking performance, Financial efficiency, Market value of stocks.



## المقدمة

يعيش العالم اليوم في عصر المعلومات ويطلق عليه البعض مسمى عصر المعرفة حيث إن سمات وملامح هذا العصر والبيات ومعاييرته تختلف جذرياً عن كل ما سبق وتفرض بالتالي على كل ما يعاشره ضرورة الآخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة، وقد كان اخطر أثارة في هذا العصر الجديد بروز المنافسة كحقيقة أساسية لتحديد نجاح أو فشل المنظمات ومنها البنوك ومن هنا أصبحت المنظمة المصرفية في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب الميزات التنافسية لإمكان تحسين موقعها في الأسواق أو حتى مجرد المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين والمحتملين. إن تطبيق التسويق على مستوى المنظمة التجارية والصناعية لا يطرح إشكالية كبيرة نظراً للخصائص التي تميزها، لكن تطبيق المبادئ التسويقية على مستوى المنظمة الخدمية البنكية يتميز بالتعقيد وبالتشابك، لأن تصور سياسة تسويقية تتماشى والخصائص التي تميز البنوك يطرح عدة معالم تمثل في جوهرها وظيفة التسويق البنكي. وظهرت أهمية إدخال التسويق على مستوى البنوك الخاصة من جانب تحقيق ميزة تنافسية للبنك وهذا الأمر يعتمد من جهة على مختلق القوى التنافسية المحيطة بالبنك وعلى مختلف الاستراتيجيات التي تتبعها من جهة أخرى. يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تلعب دوراً أساسياً في دعم التنمية الاقتصادية، فبدونه لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، فهو عصب الاقتصاد لأي دولة من خلال ما يباشر من تجميع للمدخرات والاستثمار في كل المجالات وتمويل الاقتصاد، لذلك فسلامة وحسن أداء هذا القطاع يعزز القيمة السوقية للاسهام وينعكس على سلامة وحسن الأداء الاقتصادي لدولة. وتعتبر البنوك التجارية من أهم المنظمات المالية للقطاع المصرفي إذا تقوم بقبول الودائع وتمويل الاقتصاد الوطني بما في ذلك المساهمة لإنشاء المشاريع وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وهي الوحيدة دون غيرها من المنظمات المالية التي تقوم بخلق نقود الودائع.

## المحور الأول \ منهجية البحث والجهود المعرفية السابقة

### أولاً: مشكلة البحث

نظراً لأهمية موضوع كفاءة الإدارة المصرفية والتي تعد من أهم عوامل نجاح العمل المصرفي، سيما وأن هذه المصارف تعمل في بيئة تتسم بالتعقيد والمنافسة الشديدة، الأمر الذي دفع إلى تركيز الاهتمام نحو قياس مؤشرات كفاءة الأداء المصرفي ومدى تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم من خلال أدائها المالي والخدمي الذي تقدمه للزبائن.

وتتلخص مشكلة البحث من خلال الفرضيات الآتية:

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الأداء المصرفي والقيمة السوقية لاسهم المصرف عينة الدراسة .
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الأداء المصرفي والقيمة السوقية لاسهم المصرف عينة الدراسة .
- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الأداء المصرفي والقيمة السوقية لاسهم المصرف عينة الدراسة .
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الأداء المصرفي والقيمة السوقية لاسهم المصرف عينة الدراسة.

### ثانياً: أهداف البحث

تتجسد أهداف البحث بما يأتي:

- 1 - دراسة طبيعة العلاقة بين مؤشرات الأداء المصرفي (الرفع المالي، العائد على السهم، إجمالي الائتمان المصرفي) مع القيمة السوقية للمصارف
- 2 - تحديد طبيعة الاثر لمؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي، العائد على السهم، نسبة رأس المال) على القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة
- 3 - تشخيص وتحديد الوصف الاحصائي للمصارف المبحوثة .



### ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من النقاط التالية:

- 1 - معرفة أهمية المتغيرات المبحوثة المتمثلة بمؤشرات الإداء المصرفي (الرفع المالي، العائد على السهم، نسبة رأس المال)، والقيمة السوقية للأسهم في المصارف.
- 2 - توضيح وبيان طبيعة العلاقة والاثّر من عدمها بين متغيرات الدراسة.
- 3 - توضيح مفهوم الكفاءة المصرفية والتي تعد متطلباً مصرفياً مهماً.

### رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار الموضوع لم يكون من باب الصدفة وإنما يعود إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

- موضوعية: لأهمية المذكرات والدراسات التي تخص هذا الموضوع وفي المصارف العراقية بشكل خاص.
- ذاتية: لدى الباحثين ميول شخصية لدراسة هذا الموضوع وكذلك بحكم وظيفتهم ورغبتهم في التعمق أكثر في هذا المجال.
- المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذا الموضوع المتعلقة بالتنافسية.
- لأهمية الخدمة البنكية في المنظمات الاقتصادية وتسهيل الضوء على الكفاءة المصرفية وتعظيم القيمة السوقية للأسهم ورفع القدرة التنافسية للبنوك.

### خامساً: منهج الدراسة

اعتمدت منهجية هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري بينما استخدم المنهج التحليلي في الجانب العملي.

### سادساً: مجال الدراسة

تتمت هذه الدراسة على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومنها عينة الدراسة مصرف الاستثمار العراقي، كونه من المصارف الرائدة في تطبيق وممارسة الكفاءة وتعظيم قيمة الأسهم على مستوى انشطته.

## سابعاً: الجهود المعرفية السابقة

(1) دراسة (خالص، 2010) تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي في الجزائر:

هدفت الدراسة الى تقييم العمل المصرفي خلال فترة زمنية معينة، وذلك يعني ضرورة تحديد الاهداف التي تضمن للمصرف الوصول الى تحقيق غايته في الربحية المنشودة، دون الاخلال بالتوازنات المتعلقة بالأهداف الاخرى بعد ذلك يتم مقارنة المتحقق من هذه الاهداف وتحديد مستوى التحقق والانحرافات والبحث عن الاسباب التي أدت الى حصول هذا التلكؤ عن طريق اجراء تشخيص موضوعي للظروف المحيطة بالمصرف مقارنة مع كفاءة الاداء وتأثير نقاط القوة والضعف في كفاءة الاداء وتوصلت الدراسة الى ان اعتماد قياس وتقييم كفاءة الاداء من قبل ادارة المصرف يتيح لها امكانية تحديد الانحرافات وتحديد اسبابها وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة للارتفاع وتحسين مستوى الاداء.

(2) دراسة (الدفاعي، 2013) التقييم المحاسبي للمصارف الاسلامية في ضوء

المعايير المحاسبية الشرعية: هدفت الدراسة تأطير نظري للتطبيقات المصرفية والمالية وابراز دور الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية في العمل المصرفي الاسلامي ووضع اطار نظري لتقييم اداء المصارف عينة البحث. وتوصلت الدراسة الى انخفاض اداء جميع المصارف الاسلامية العراقية في ضوء معيار الضوابط الشرعية لعدم التزام هذه المصارف بتعيين هيئات شرعية تمارس دور الرقابة الشرعية الداخلية .

(3) دراسة (Abed far, et al., 2011) Risk and Stability Islamic Banking

## المخاطرة والاستقرار المصرفي في المصارف الاسلامية:

بحثت هذه الدراسة حول المخاطر واستقرار المصارف المتمثلة بـ 456 مصرف في 22 دولة بين عامي 2001 و2008 واثار الكفاءة على الاستقرار المالي والمصرفي. وشارت نتائج الدراسة بأن المخاطر تكمن في اداء المصارف وكيفية توظيف الاموال من خلال تجنب المخاطرة في الائتمان.



## 1 - دراسة (Doumpos & Zopounidis, 2012) Efficiency and Performance

### Evaluation of European Cooperative Banks

توصلت الدراسة الى ان نتائج كفاءة DEA لا تسمح بأجراء مقارنات مباشرة بين مختلف البلدان وانها لا توفر دلائل مباشرة على الاداء المالي العام للمصرف واطهرت النتائج ان للمصارف التعاونية في ايطاليا واسبانيا حققت اداءً قوياً خلال 2005-2007 ولكنهم الاكثر تضررا من الازمة من ناحية اخرى وكانت المصارف الالمانية الاقل تأثراً بالازمة وتمكنوا من تحسين الاداء من خلال كفاءة الادارة.



## المبحث الثاني \ الجانب النظري

### الكفاءة المصرفية \ المفهوم

تسهم المصارف اسهاما كبيرا في النشاط الاقتصادي اذ انها تمثل القناة الرئيسية لتدفق راس المال، لذا اصبح اداء النظام المصرفي قضية استراتيجية من اجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل، ومن اجل ذلك تسعى المصارف الى جملة من الاصلاحات هدفها رفع القيود عن النظام المصرفي وتحسين كفاءة وتشجيع الممارسات التنافسية اذ تخلق هذه المنافسة الحاجة الى الوصول الى المعلومات من شأنها السماح بتقييم كفاءة هذه المصارف افضل من غيرها ويرجع ذلك بالأساس الى نوعية تنظيمها مما يمكنها من تحسين ادارة التدفقات والمعاملات المالية هذه المصارف كفوة تقنيا لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية مما يخولها تقديم الحد الاقصى من هذه الخدمات اعتمادا على مستوى معين من الموارد (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2011:3) قبل التطرق الى مفهوم الكفاءة المصرفية يجب ان نبين الكفاءة، فالكفاءة تعني هي النسبة التي تكون فيها المخرجات اكبر من المدخلات فكلما ارتفعت تلك النسبة ارتفعت الكفاءة (Deft, 2004:64). او هي احد المقاييس المالية التي تستخدم لتقويم الانشطة الداخلية وكيفية استغلال الموارد المتاحة، كما ان مفهوم الكفاءة المصرفية له معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيق ويمكن اعطاء التعريف الاتي تكون المنظمة المصرفية ذات كفاءة اذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد باقل قدر ممكن من الهدر اي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الامثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى (ياسمين، 2014:7). كما تعرف بانها القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية، وتجدر الاشارة الى الاختلاف بين مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفعالية، اذ ان الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول اليها بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة تعرف بالكفاءة الكلية للتكاليف (خالص، 2010:388). واذا



أخذنا بعين الاعتبار ان المصرف منظمة انتاجية تستخدم عناصر الانتاج مثل العمر ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها وتقاس الكفاءة الانتاجية بنسبة انتاج النظام، او المخرجات الى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات.

### العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية:

يمكن تقسيم العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية وكما يلي:

- 1 - العوامل الداخلية: والتي تتكون من الاساسيات المالية والادارية المتبعة من قبل المصرف والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف، كفاءة المصرف، حجم النشاط الاقتصادي وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على حجم الموجودات والعائد على الاستثمار.
- 2 - العوامل الخارجية: وهي العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية المفروضة على المصارف ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديدا والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على المصارف والمتعلقة بحجم الائتمان المفتوح من قبل المصارف (ياسمينه، 2014:4).

### مؤشرات الاداء المصرفي \ وتقسم الى:

- 1 - الرافعة المالية: تعرف الرافعة المالية بانها الاستخدام المحتمل للكلف المالية الثابتة من اجل تعظيم تأثير التغيرات التي تحصل في الارباح التشغيلية. وهناك نوعان من الكلف المالية الثابتة وهي:

أ- الفوائد المدفوعة على المديونية.

- ب- مقسوم الارباح للاسهم الممتازة والتي يتوجب على المصرف دفعها بغض النظر عن الارباح المتحققة. وتعد هذه النسبة مقياس مساند لحساسية عدم المخاطرة لتجنب تراكم الرفع المالي في المصارف من جهة وفي القطاع المالي من جهة اخرى فهو يستبدل تدابير راس المال التنظيمية القائمة على المخاطر بطريقة ماعدا اخذ مخاطر الموجودات وتكون هذه النسب عرضة

للمعارضة بسبب الثغرات في معايير المحاسبة المقبولة دولياً وبما أنها لا تأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالموجودات فقد تركّز المصارف على اقراض ذو مخاطر أعلى أو عائد أعلى ولا يزال الغموض حول بعض الجوانب الالوية الموجودة حتى الان (Aramburu,2014:18).

**2 - اجمالي الائتمان المصرفي:** هو الثقة التي يوليها المصرف لزوجونه من خلال منحه تسهيلات ائتمانية او قروض يضعها تحت صرفه في شكله النقدي او عن طريق كفالاته او ضمانته من خلالها قبل الغير، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء الزبون في بالتزاماته او انتهاء الغرض من الكفالة او الضمانة، وذلك لقاء حصول المصرف على عائد يتمثل في فوائده وعمولات من جراء منح القروض (حجازي،2011:269). وتتنوع مخاطر الائتمان وفقاً لتنوع مصادرها ومن أبرزها مخاطر الزبون (عدم المقدرة على السداد) ومخاطر السيولة ومخاطر الاقتصاد الكلي (الازمة المالية) فضلاً عن مخاطر تقلب اسعار العملات الاجنبية وتوجد محددات لمنح الائتمان في المصرف تتمثل بالتوليفة التي يعتمدها المصرف في بناء هيكله التمويلي بخلق مواءمة بين دين قصير الاجل مضمون يرتبط بالأساس بوديعة مضمونة تشكل هيكل مالي امثل للمصرف ومدى تعرض الهيكل المالي للمصرف للانخفاض عن خط الائتمان الممنوح (Titman, et al., 2011:650). وتوجد محددات لمنح الائتمان في المصرف تتمثل بالتوليفة التي يعتمدها المصرف في بناء هيكله التمويلي بخلق مواءمة بين دين قصير الاجل مضمون يرتبط بالأساس بوديعة مضمونة تشكل هيكل مالي امثل للمصرف. ومدى تعرض الهيكل المالي للمصرف للانخفاض عن خط الائتمان الممنوح.

**3 - العائد على السهم:** يحتاج المستثمرون الى العديد من المعلومات لأجل مساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح ومن اهم هذه المعلومات حجم القرض والطلب المتوقع على الاسهم بالإضافة الي المعلومات تتعلق بالتدفقات النقدية والمعلومات المحاسبية التي تساعد في تحديد سعر السهم الحقيقي وان اسعار الاسهم يمكن ان تتغير او تتذبذب بشكل كبير وهذا التذبذب اما يؤدي الى ارباح يجنيها المستثمر اذا ارتفعت الاسعار او خسائر اذا هبطت الاسعار فالاتجاه الصاعد في اسعار السهم يوجي بشكل عام بتوقعات متفائلة للازدهار السوق في المستقبل وارباح أعلى للمستثمر وان تراجع السوق



من الناحية الاخرى هو غالبا ينذر باخبار اقتصادية معاكسة وتراجع في الارباح (Rose,2003:53).

### ثانيا: القيمة السوقية - المفهوم

توجد العديد من المفاهيم التي تطرقت لمفهوم القيمة السوقية وماهيتها، فقد عرفت القيمة السوقية على انها هي التي تحدد التفاعل بين عوامل العرض والطلب على اسهم المصرف في سوق راس المال وتبدل بشكل مستمر ولا تظهر في الميزانية العمومية لكل المصارف (عوض, 2005:80). وان الارتفاع في القيمة السوقية يعني ارتفاع في القيمة السوقية للمصرف فضلاً عن الزيادة في حجم التعاملات في السوق المالية وايضا زيادة في عدد الشركات المدرجة فيها وكفاءة للسوق المالية (رزاق,2011:13). ويعبر عن القيمة السوقية أسعار الاسهم او هو سعر التعامل في سوق الاوراق المالية، ويلعب هذا السعر دورا مهما في توقعات المتعاملين لربحية المصرف في المستقبل بالإضافة الى المضربة (Wild,2003:470). او هي التي يعبر عنها باستخدام اسعار الاغلاق السنوية لسعر سهم المصرف في السوق ليعبر عن القيمة السوقية للمصرف (الساعدي,2014:143). ويرى (السعيد,2002:23) ان القيمة السوقية هي عبارة عن معيار للأداء ومقياس من وجهة نظر المالكين، والتي يمكن من خلالها تقدير قيمة المصرف على اساس السعر السوقي للاسهم. وان تعظيم هذه القيمة لا يمكن تحقيقه بسهولة بل انها من الاهتمامات الاساسية لإدارة المصرف، وينظر المستثمر في السوق المالي الى هذه القيمة بانها مؤشر لنجاح او فشل المصرف. وكذلك يعرف (Kapoor, et al.,2009:81) على ان القيمة السوقية للمصرف هي سعر السهم خلال التداول في السوق المالية والذي يحدد القيمة السوقية للمصرف هي التوازن في قوى العرض والطلب والتي تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. في ظل السوق الكفوء يفترض ان تتساوى أسعار الاوراق المالية , وقليلًا تتساوى القيمة الحقيقية للأوراق المالية مع قيمتها السوقية وذلك لأنه من الصعوبة ان تتحقق الكفاءة الكاملة للسوق (الزبيدي, 2014:238). لذا فان الجمهور يقيس القيمة السوقية للمصرف من خلال قيمة السهم في السوق المالية للمصرف والتي تتأثر بعوامل العرض مثل عدد الاسهم المتوفرة للمستثمرين، والطلب وهي عدد الاسهم التي يسعى

المستثمرون الى شرائها، ويمكن للمستثمر التعرف على قيمة الاسهم السوقية من خلال الجرائد اليومية او عن طريق شبكة الانترنت ولا توجد علاقة مباشرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم (البراجنة، 2009:36).

### العوامل المؤثرة على القيمة السوقية:

توجد عدة عوامل تؤثر على القيمة السوقية لأي مصرف وذلك من خلال عوامل نوجزها بالتالي (الزبيدي، 2004:263):

- 1 - **معدل النمو:** وهي التي يعبر عنه بالعلاقة بين النمو والايادات وكذلك صافي الارباح التشغيلية ورأس المال المستثمر في المصرف فكلما كانت الايرادات تفوق كلفة رأس المال المستثمر يكون النمو بشكل ايجابي.
  - 2 - **كثافة رأس المال المستثمر:** وهي مدى قدرة رأس المال على تحقيق الوحدة النقدية من الايرادات المتحققة فترتفع القيمة السوقية للمصرف كلما انخفضت كمية رأس المال المستثمر في تحقيق وحدة نقدية وذلك نتيجة لانخفاض تكاليف رأس المال المستثمر.
  - 3 - **هامش الربح:** ويقصد به الحد الأدنى من هامش الربح وذلك لزيادة قيمة حملة الاسهم فترتفع القيمة السوقية الكلية للمصرف كلما انخفض هذا الهامش لتحقيق الزيادة في حق الملكية.
- كما يرى (نصر، 2015:28) ان هناك عوامل تؤثر على القيمة السوقية للمصرف

تتمثل بـ:

- التوقعات من قبل المستثمرين لأرباح المصرف مستقبلاً وبالتالي التنبؤ لربحية السهم.
- التنبؤات في الارباح المتوقع توزيعها.
- الظروف والتغيرات الاقتصادية والسياسية المتوقعة.
- معدلات التضخم.



## الجانب العملي للدراسة

تمهيد: نستعرض في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج الميدانية للدراسة بعد اجراء الاحصاءات المناسبة واستخراج النتائج منها، حيث تضمن المبحث اضافة الى الاحصاءات الوصفية تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ثم استخراج التأثير الخطي البسيط باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وفقاً الى البيانات التي جمعت عن المصرف موضوع البحث.

### اولاً: وصف عينة الدراسة والاحصاءات الوصفية

- 1 - تضمنت عينة البحث مصرف الاستثمار العراقي وهو شركة مساهمة خاصة محلية يمارس الأنشطة المصرفية والاستثمارية وتخضع جميع اعماله لأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 وتحت اشراف البنك المركزي العراقي تأسس في 13/تموز/1993 وبراس مال بلغ (100) مليون دينار وتطور راس ماله حتى وصل (250) مليار دينار منذ تاريخ 2014/2/19 ولغاية الان .
- 2 - نسبة النمو في متغيرات البحث: يوضح الجدول ( 1 ) النمو ( التغيير) في المتغيرات (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية) لسنوات الدراسة (2017 – 2021) وكما موضح ادناه:

#### جدول (1)

النمو (التغيير) في (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية) لسنوات الدراسة

السنوات	نسبة كفاية رأس المال	نسبة التغيير	نسبة السيولة	نسبة التغيير	نسبة الرافعة المالية	نسبة التغيير
2017	1.39	-	0.82	-	0.93	-
2018	1.22	-0.12	0.71	-0.13	0.91	-0.02
2019	1.02	-0.16	0.91	0.28	0.9	-0.01
2020	1.05	0.03	0.88	-0.03	1.01	0.12
2021	1.02	-0.03	0.89	0.01	0.93	-0.08

اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقارير السنوية للمصرف المبحوث

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة كفاية رأس المال في تناقص مستمر تقريباً طيلة سنوات الدراسة عدا سنة 2020، اما نسبة السيولة فهي مستقرة عدا سنة 2018 كانت منخفضة نسبياً مع باقي سنوات الدراسة، واخيراً نسبة الرافعة المالية كانت أيضاً مستقرة عدا سنة 2020 فقد كانت مرتفعة جداً نسبة الى بقية سنوات الدراسة.

جدول (2) النمو (التغير) في (نسبة الربحية، نسبة التشغيل ونسبة كلفة النشاط) لسنوات الدراسة

السنوات	نسبة الربحية	نسبة التغير	نسبة التشغيل	نسبة التغير	نسبة كلفة النشاط	نسبة التغير
2017	0.02	-	0.49	-	0.78	-
2018	0	-1	0.55	0.12	0.97	0.24
2019	0	0	0.62	0.13	1	0.03
2020	0.22	0.22	0.52	-0.16	0.67	-0.33
2021	0	-1	0.89	0.71	0.92	0.37

اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقارير السنوية للمصرف المبحوث

من الجدول (2) اعلاه نجد ان نسبة الربحية كانت معدومة ولم يحقق المصرف نسبة ربحية عدا في سنة 2020، وحقق المصرف نسبة تشغيل متوسطة ومستقرة جدا عدا سنة 2021 حقق نسبة تشغيل عالية، وحقق المصرف نسبة كلفة نشاط مستقرة نسبياً عدا سنتي 2017 و2020 حيث كانت منخفضة.

### 3 - الاحصاءات الوصفية:

يوضح جدول (3) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ( $X_i$ ) حيث دخلت كل متغيرات الدراسة في النموذج وبعده (5) مشاهدات لكل متغير طيلة فترة الدراسة بدون قيم مفقودة، اما العمود الثاني يوضح الحدود الدنيا لقيمة كل مشاهدة، والعمود الثالث يمثل الحدود العليا لقيمة كل مشاهدة، والعمود الثالث يمثل قيمة الوسيط، والعمود الاخير يمثل الانحراف المعياري لكل متغير حيث نلاحظ ان ( $x_3$ ) حقق اقل انحراف معياري وبذلك يكون اكثر المتغيرات ثباتاً ويليها المتغيرات ( $x_2$  و  $x_4$ ) تبعاً اما المتغير ( $x_1$ ) اعلى انحراف معياري وبذلك يكون اقل المتغيرات ثباتاً مع الزمن.



جدول (3) يمثل الاحصاء الوصفي لعينة الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x1	5	1.02	1.39	1.1400	.16263
x2	5	.71	.91	.8420	.08106
x3	5	.90	1.01	.9360	.04336
x4	5	.00	.22	.0480	.09654
x5	5	.49	.89	.6140	.16165
x6	5	.67	1.00	.8680	.13918
Valid N (listwise)	5				

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

### ثانياً: الارتباط بين متغيرات الدراسة:

1 - علاقة (x1) مع (y): يوضح الجدول (4) معامل الارتباط بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية طيلة فترة الدراسة.

جدول (4) علاقة الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال مع القيمة السوقية

المتغيرات	كفاية رأس المال	القيمة السوقية
كفاية رأس المال	1	0.739
القيمة السوقية	0.739	1

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط عالي موجب بلغ (0.739) لكن غير معنوي، وبذلك نقبل بفرضية (العدم) التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشرات كفاءة الاداء المصرفي (نسبة كفاية رأس المال) والقيمة السوقية لاسهم المصرف عينة الدراسة).

2 - علاقة (x2) مع (y): يوضح الجدول (5) معامل الارتباط بين نسبة السيولة والقيمة السوقية طيلة فترة الدراسة.



جدول ( 5 ) علاقة الارتباط بين نسبة السيولة مع القيمة السوقية

المتغيرات	نسبة السيولة	القيمة السوقية
نسبة السيولة	1	-0.515
القيمة السوقية	-0.515	1

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط متوسط عكسي بلغ (-0.515) لكنه غير معنوي. وبذلك نقبل بفرضية (العدم) التي مفادها (لا توجد علاقة ذات ارتباط معنوي بين نسبة السيولة والقيمة السوقية لاسهم المصرف عينة الدراسة).  
3 - علاقة (x3) مع (y): يوضح الجدول (6) معامل الارتباط بين نسبة الرافعة المالية والقيمة السوقية طيلة فترة الدراسة.

جدول (6) علاقة الارتباط بين نسبة الرافعة المالية مع القيمة السوقية

المتغيرات	نسبة الرافعة المالية	القيمة السوقية
نسبة الرافعة المالية	1	-0.352
القيمة السوقية	-0.352	1

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط متوسط عكسي بلغ (-0.352) لكن غير معنوي. وبذلك نقبل بفرضية (العدم) التي مفادها (لا توجد علاقة ذات ارتباط معنوي بين الرافعة المالية والقيمة السوقية لاسهم).  
4 - علاقة (x4) مع (y): يوضح الجدول (7) معامل الارتباط بين نسبة الربحية والقيمة السوقية طيلة فترة الدراسة.

جدول (7) علاقة الارتباط بين نسبة الربحية مع القيمة السوقية

المتغيرات	نسبة الربحية	القيمة السوقية
نسبة الربحية	1	-0.539
القيمة السوقية	-0.539	1

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)



اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط متوسط عكسي بلغ (-0.539) لكن غير معنوي. وبذلك نقبل فرضية (العدم) التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط بين الربحية والقيمة السوقية للاسهم).

5 - علاقة (x5) مع (y): يوضح الجدول (8) معامل الارتباط بين نسبة التشغيل والقيمة السوقية طيلة فترة الدراسة.

جدول ( 8 ) علاقة الارتباط بين نسبة التشغيل مع القيمة السوقية

المتغيرات	نسبة التشغيل	القيمة السوقية
نسبة التشغيل	1	0.104
القيمة السوقية	0.104	1

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ضعيفة موجبه بلغت (0.104) لكن غير معنويه. وبذلك نقبل بفرضية (العدم) التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة التشغيل والقيمة السوقية للاسهم).

6 - علاقة (x6) مع (y): يوضح الجدول (9) معامل الارتباط بين نسبة كلفة النشاط والقيمة السوقية طيلة فترة الدراسة.

جدول (9) علاقة الارتباط بين نسبة كلفة النشاط مع القيمة السوقية

المتغيرات	نسبة كلفة النشاط	القيمة السوقية
نسبة كلفة النشاط	1	0.068
القيمة السوقية	0.068	1

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ضعيفة موجبه بلغت (0.068) لكن غير معنويه. وبذلك نقبل الفرضية (العدم) التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط بين كلفة النشاط والقيمة السوقية).

### ثالثاً: التأثير بين متغيرات الدراسة:

1 - اثر نسبة كفاية رأس المال على القيمة السوقية: يوضح الجدول (10) تأثير مؤشر الاداء على القيمة السوقية للسهم.

جدول (10) تأثير كفاية رأس المال على القيمة السوقية للسهم

المتغير التوضيحي	المتغير المستجيب	معامل التحديد R2	t المحسوبة	t الجدولية	نوع العلاقة
كفاية رأس المال	القيمة السوقية	%54	1.499	2.132	غير معنوية

$$N=5 \quad Df=4$$

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

$$Y=a+b1X1 \text{ اي ان}$$

ويعني ان القيمة السوقية =  $(2.158E11) + (-1.961E11)$  كفاية رأس المال. واظهرت نتائج جدول (10) ان هناك تأثير لعامل كفاية رأس المال على القيمة السوقية بمقدار (54%) وهو تأثير متوسط القوة ولكن غير معنوي حيث كانت (t) المحسوبة اقل من (t) الجدولية وبذلك نرفض الفرضية التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة كفاية راس المال على القيمة السوقية للاسهم).

2 - اثر نسبة السيولة على القيمة السوقية: يوضح الجدول (11) تأثير مؤشر الاداء على القيمة السوقية للسهم.

جدول (11) تأثير نسبة السيولة على القيمة السوقية للسهم

المتغير التوضيحي	المتغير المستجيب	معامل التحديد R2	t المحسوبة	t الجدولية	نوع العلاقة
نسبة السيولة	القيمة السوقية	%26	1.242	2.132	غير معنوية

$$N=5 \quad Df=4$$

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

$$Y=a+b2X2 \text{ اي ان}$$

ويعني ان القيمة السوقية =  $(3.045E11) + (-3.023E11)$  نسبة السيولة.



واظهرت نتائج جدول (11) ان هناك تأثير لعامل كفاية رأس المال على القيمة السوقية بمقدار (26%) وهو تأثير متوسط القوة ولكن غير معنوي حيث كانت (t) المحسوبة اقل من (t) الجدولية وبذلك نرفض الفرضية التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة السيولة على القيمة السوقية للسهم).

3 - اثر نسبة الرافعة المالية على القيمة السوقية: يوضح الجدول (12) تأثير مؤشر الاداء على القيمة السوقية للسهم.

جدول ( 12 ) تأثير نسبة الرافعة المالية على القيمة السوقية للسهم

نوع العلاقة	t الجدولية	t المحسوبة	معامل التحديد R2	المتغير المستجيب	المتغير التوضيحي
معنوية	2.132	29.413	%24	القيمة السوقية	نسبة الرافعة المالية

$$N=5 \quad Df=4$$

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

$$Y=a+b3X3 \quad \text{اي ان}$$

ويعني ان القيمة السوقية =  $(0.952) + (-3.207E13)$  نسبة الرافعة المالية. واظهرت نتائج جدول (12) ان هناك تأثير لعامل نسبة الرافعة المالية على القيمة السوقية بمقدار (24%) وهو تأثير متوسط القوة ومعنوي حيث كانت (t) المحسوبة اكثر من (t) الجدولية وبذلك نقبل الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الرافعة المالية على القيمة السوقية لاسهم المصرف).

4 - اثر نسبة الربحية على القيمة السوقية: يوضح الجدول (13) تأثير مؤشر الاداء على القيمة السوقية للسهم.

جدول (13) تأثير نسبة الربحية على القيمة السوقية للسهم

نوع العلاقة	t الجدولية	t المحسوبة	معامل التحديد R2	المتغير المستجيب	المتغير التوضيحي
غير معنوية	2.132	1.585	%29	القيمة السوقية	نسبة الربحية

$$N=5 \quad Df=4$$

$$Y=a+b4X4 \quad \text{اي ان}$$

ويعني ان القيمة السوقية =  $(0.103) + (-1.095E12)$  نسبة الربحية.

واظهرت نتائج جدول (13) ان هناك تأثير لعامل نسبة الربحية على القيمة السوقية بمقدار (29%) وهو تأثير متوسط القوة لكن غير معنوي حيث كانت (t) المحسوبة اقل من (t) الجدولية وبذلك نرفض الفرضية التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الربحية على القيمة السوقية للاسهم).

6 - اثر نسبة التشغيل على القيمة السوقية: يوضح الجدول (14) تأثير مؤشر الاداء على القيمة السوقية للسهم.

جدول ( 14 ) تأثير نسبة الربحية على القيمة السوقية للسهم

نوع العلاقة	t الجدولية	t المحسوبة	معامل التحديد R2	المتغير المستجيب	المتغير التوضيحي
معنوية	2.132	4.651	%11	القيمة السوقية	نسبة التشغيل

$$N=5 \quad Df=4$$

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

$$Y=a+b5X5 \text{ اي ان}$$

ويعني ان القيمة السوقية = (0.596) + (3.535E13) نسبة التشغيل.

واظهرت نتائج جدول (14) ان هناك تأثير لعامل نسبة التشغيل على القيمة السوقية بمقدار (11%) وهو تأثير ضعيف القوة ومعنوي حيث كانت (t) المحسوبة اكثر من (t) الجدولية وبذلك نقبل الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة التشغيل على القيمة السوقية للاسهم).

7 - اثر نسبة كلفة النشاط على القيمة السوقية: يوضح الجدول (15) تأثير مؤشر الاداء على القيمة السوقية للسهم.

جدول (15) تأثير نسبة كلفة النشاط على القيمة السوقية للسهم

نوع العلاقة	t الجدولية	t المحسوبة	معامل التحديد R2	المتغير المستجيب	المتغير التوضيحي
معنوية	2.132	7.749	%5	القيمة السوقية	نسبة كلفة النشاط

$$N=5 \quad Df=4$$

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

$$Y=a+b6X6 \text{ اي ان}$$



ويعني ان القيمة السوقية =  $(0.858) + (1.989E13)$  نسبة كلفة النشاط.  
واظهرت نتائج جدول (15) ان هناك تأثير لعامل نسبة كلفة النشاط على القيمة السوقية بمقدار (5%) وهو تأثير ضعيف القوة ومعنوي حيث كانت (t) المحسوبة اكثر من (t) الجدولية وبذلك نقبل الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة كلف النشاط على القيمة السوقية للاسهم).

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات وكما يلي:

- 1 - تعد الكفاءة المصرفية من اهم المقاييس المالية التي تمكن المصرف من معرفة الوضع المالي و ثم الوقوف على نقاط القوة والضعف في اعماله.
- 2 - يتضح وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية فيما بينها (الرفع المالي، العائد على السهم، نسبة كفاية رأس المال).
- 3 - يتضح وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي، العائد على السهم، اجمالي نسبة كفاية رأس المال) مع القيمة السوقية
- 4 - وجود تأثير معنوي لمتغيرات البحث كفاءة الإدارة المصرفية بدلالة ابعادها (الرفع المالي العائد على السهم, نسبة كفاية راس المال) على القيمة السوقية.
- 5 - لا ترتبط القيمة السوقية في المؤشرات الكمية من خلال نتائج التحليل فقط فقد تتأثر بالمؤشرات النوعية الأخرى مثل (الشفافية، وغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب).

### ثانياً التوصيات

يقترح البحث جملة من التوصيات بناءً على نتائجه وهي:

- 1 - على الإدارات في المصرف المبحوث ان تركز على المقاييس الكمية لكفاءة الادارة المصرفية بشكل استراتيجي ومستدام من اجل تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.
- 2 - ضرورة التركيز على الإفصاح والشفافية بشكل أكبر في التقارير المصرفية للمصرف المبحوث المنشور في سوق العراق للأوراق المالية



- 3 - ضرورة التعبير عن المؤشرات النوعية (الإفصاح والشفافية، وغسيل الأموال، ومكافحة الإرهاب) بشكل كمي وذلك من خلال ما يقدمه المصرف من أموال بهدف تحقيق تلك المؤشرات
- 4 - ضرورة تدريب العاملين في المصرف المبحوث في مجالات الكفاءة المصرفية وماهيتها وكذلك القيمة السوقية لرفد القدرات لديهم بكل المعلومات الانحراف الجديدة.
- 5 - اعداد المزيد من البحوث والدراسات التي تتعلق في متغيرات البحث وتعميمها على القطاعات المصرفية.



## المصادر

1. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (2011)، كفاءة البنوك العربية، جسر التنمية، العدد 104، السنة العاشرة.
2. ياسمينية، خمقاني، (2014)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حق الملكية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
3. خالص، صالح، (2010)، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية.
4. حجازي، وجدي حامد، (2011)، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي.
5. عوض ، قسمة صابر، (2005)، اثر المديونية في القيمة السوقية للاسهم العادية، دراسة تطبيقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1.
6. رزاق، حسن احمد، (2011)، اثر السياسة النقدية في الاسواق المالية الناشئة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.
7. الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، (2014)، اثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1.
8. الدفاعي، (2013) رسالة ماجستير (التقييم المحاسبي لإداء المصارف الاسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية) في جامعة كربلاء
9. السعيد، عبدالله كاظم، (2002)، اثر مؤشرات التحليل المالي في القيمة السوقية للاسهم، دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه، جامعة القادسية.
10. البراجنة، امجد إبراهيم، (2009)، اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية، اطروحة دكتوراه، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
11. الزبيدي، فراس خضير، (2014)، العلاقة بين العائد والمخاطرة واثرها على القيمة السوقية للاسهم، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2.
12. الزبيدي، حمزة محمود، (2004)، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن.
13. نصر، خالد جمال، (2015)، اثر الإعلان عن توزيع الأرباح وربحية السهم في القيمة السوقية للاسهم، رسالة ماجستير، جامعة عمان، الاردن.



## References

1. Daft, Richard L., (2004) ,Organisation Theory and Design, 7th Edition, USA.
2. Aramburu, Garbin Zabaleta, (2014), Basile I, Basile II and Basile III : Mayores.
3. Titman, Sheridan, Keoan, J. Arther & Mertin DJohn, (2011), Financial Management.
4. Rose, Peter, (2003), Money and Capital Market,8th Edition, McGraw Hill.
5. Wild, John J., (2003) , Financial Accounting -Information for Decisions.
6. Kapoor, Jack R, Dlabay, lesr & Hughes, Robert, (2009), Personal Finance ,9th.
7. Abed far *et al.*,(2011) Risk And Stability Islamic Banking L. D. No. 1431/3193. ISBN: 978-9960-32-194-3
8. Doumpos, Zopounidis,(2012) Efficiency and Performance Evaluation of European Cooperative Banks Financial Engineering Laboratory Department of Production Engineering & Management Technical University of Crete List of Working Papers Editorial Committee Constantin Zopounidis, Michael Doumpos, Fotios Pasiouras